نماذج دولية في الإصلاح التربوي قراءة في معايير جودة التعليم.

Models in reform
Educational reading in international education quality standards

نزيهة خليل[1]

1 مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)
naziha.khelil@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/25 تاريخ القبول: 2023/05/27 تاريخ النشر: 2023/05/31

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى البحث في مسألة الإصلاح التربوي وتطويره وعرض لأهم التجارب الدولية في الإصلاح التربوي وجودة التعليم، فالبحث في الجودة والتميز في الأداء بالمؤسسات التعليمية مسألة هامة لإعادة النظر في سياستنا التربوية ولإصلاح منظومتنا التعليمية وفق مؤشرات ترتبط بمعايير الجودة في التعليم تتلاءم وبيئاتنا التربوية وتتماشى وقيمنا الثقافية بتحسين مختلف عناصر المنظومة التعليمية ومخرجات مؤسساتنا للحاق بركب التقدم والتطور الحاصل في المجال التربوي والذي هو أساس كل سياسة تنموية.

كلمات مفتاحية: التعليم؛ الجودة؛ جودة التعليم؛ الإصلاح التربوي؛ السياسات التربوية.

Abstract

This paper aims to research the issue of educational reform and its development and to present the most important international experiences in educational reform and the quality of education. Research in quality and excellence in performance in educational institutions is an important issue for reconsidering our educational policy and reforming our educational system according to indicators related to quality standards in education that are compatible with our educational environments and in line with our values. We seek to improve the various elements of the educational system and the outputs of our institutions to catch up with progress and development in the educational field, which is the basis of every development policy.

Keywords: Education; quality; quality of education; educational reform; educational policies

المؤلف المرسل: نزيهة خليل، **الإيميل:**naziha.khelil@univ-biskra.dz

1. مقدمة

يعتبر التعليم في الوقت الحالي مسألة ذات أهمية كبيرة ذلك أن تنمية وتقدم المجتمعات مقرونة بجودة التعليم فيها لذا تسعى الكثير من الدول إلى تحسين منظومتها التعليمية باستمرار من اجل نهضة وتقدم مجتمعاتها.

ولقد شغلت مسألة الإصلاح التربوي وتطويره اهتمام الباحثين وذلك لمواجهة التحديات والمشكلات التي تواجهها المجتمعات، ذلك الإصلاح التربوي الذي ينطلق من فلسفة المجتمع واحتياجاته.

لذا تزايدت التوجهات العالمية الراهنة نحو الإصلاح التربوي، للرفع من مستوى جودة أداء العملية التعليمية بكافة عناصرها الأساسية سواء كان معلما أو متعلما، منهجا دراسيا أو إدارة مدرسية... الخ

وقد قامت العديد من الدول المتقدمة ببناء نماذج في الجودة لتطوير مؤسساتها التربوية تشمل جميع العمليات التعليمية بها بهدف ضمان استمرارية التطوير وتحسين جودة التعليم ومخرجاته وفقا لمقتضيات العصر ومتطلباته.

إلا أن التعليم في مجتمعنا يشهد تخلفا كبيرا عن التطورات المتسارعة الحاصلة اليوم حيث أصبحت طرق التعليم التقليدية في حاجة إلى مراجعة بما يتناسب مع متطلبات العصر، ومن هنا تأتى أهمية تطوير وتحسين المؤسسة التعليمية والتربوية وزيادة فعاليتها بصفة عامة، وتحقيق جودة العملية التعليمية بها بصفة خاصة ، فالإصلاح التربوي عملية ضرورية في وقتنا الحالي لمواكبة التغيرات العالمية الحاصلة في مجال التربية والتعليم ،هذا ما يستدعي مراجعة منظوماتنا التعليمية للالتحاق بركب التقدم، وبالتالي إحداث إصلاح تربوي غايته بناء منظومة تربوية تواكب التطور وتراعي الجودة في التعليم وتتماشى و خصوصياتنا الثقافية و القيمية لمجتمعنا .

لذا ارتأينا في هذه الورقة استعراض أهم التجارب الدولية في الإصلاح التربوي للاستفادة منها مع توضيح أهم معايير الجودة في التعليم خاصة وان واقعنا يشهد تخبطا كبيرا في عملية الإصلاح التربوي الذي لم تتحقق معه الأهداف المرجوة منه في ظل غياب المعايير المنظمة وغياب الجودة، فالرغبة في حدوث الإصلاح لعلاج القصور في مناهجنا وتحقيق الجودة لإحداث تنمية المورد البشري الذي يسهم في تنمية مجتمعه هو الذي استوقفنا لكتابة هذه الورقة البحثية، فالاهتمام بقضية الجودة أصبح مطلبا رئيسيا في وقتنا الحالي لذا تسعى هذه الورقة إلى توضيح مسألة الإصلاح التربوي ومعايير الجودة من منظور نماذج عالمية بتحليل وعرض هذه النماذج

في الجودة بهدف التعرف على معايير جودة التعليم فيها لإدراك وتوضيح مدى التخلف الذي نعيشه وضرورة تبني إدارة جودة التعليم القادر على إحداث التغيير وتجويد عناصر النظام التعليمي وبما يتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، ولنستفيد من تجارب الدول لتطوير وإصلاح منظومتنا التعليمية ومخرجاتها والرفع من كفاءاتها وفعاليتها.

1. مفهوم الإصلاح التربوي:

الإصلاح لغة نقيض الفساد كما ورد في لسان العرب لابن منظور،والإصلاح: صلح: مصدر التحسين إدخال التحسينات والتعديلات على الأنظمة والقوانين. (الحربي، 2020)،ويعرفه احمد حسين اللقاني الإصلاح التربوي بأنه النظر في النظام التربوي القائم بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه من خلال إجراءات الدراسات التقويمية، ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤى المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار".

فيما يذهب سيمونز:" بان الإصلاحات التربوية ماهي إلا تلك التغيرات التي تحدث في السياسة التعليمية أو في المنحى الهرمي للملتحقين بالمدرسة، أو في الأثر الذي تحدثه الاستثمارات التعليمية على البشر وفي التنمية الاجتماعية، لذلك فان مفهوم الإصلاح التربوي هو التعديل المدخل على النظام التربوي والذي يخص مكامن الخلل والنقص فيه،وهو أيضا إعادة النظر في النظام التربوي والتجديد فيه ،بما يتماشى ومتطلبات المدرسة وحسب التطورات الحاصلة التي تتعلق بالمجال التربوي. (مبروك، 2014، الصفحات 73-89) فالإصلاح التربوي هو إحداث تغييرات وتعديلات على المنظومة التربوية والتعليمية بهدف تطويرها وتحسينها لتستجيب لحاجات المجتمع وبناء منظومة تواكب التطورات والتغيرات العالمية الحاصلة في ميدان التربية والتعليم .

2. مفهوم جودة التعليم:

ظهر مفهوم الجودة Quality في ثمانينات القرن الماضي في و.م.أ و هو مفهوم مقاولاتي بالأساس، و يرتبط بالإنتاجية والمردودية وانتقل إلى مجال التعليم على اعتبار أن المؤسسة التعليمية هي مؤسسة لإنتاج الكفاءات والخبرات القادرة على الابتكار والإبداع واللذان بدونهما لا يمكن للمقاولات الصناعية أن تطور إنتاجها وتحسن منتوجها (سليم، 2015)

و يرى البادي(2010) بان الجودة في التعليم هي تحويل الاحتياجات والتوقعات الخاصة بالطلبة إلى خصائص تكون في الخدمة التعليمية التربوية تؤدي في نهاية الأمر إلى إحداث نوع من التوافق بين تطلعات الطلاب وخصائص الخدمات التعليمية، وهي تحسين الأساليب القيادية والإدارية والعمل على إدخال

التغييرات الملائمة والجديدة وإشراك كل أعضاء المدرسة في إحداث ذلك التغيير وبشكل جماعي وتعاوني بحيث يكفل التحديث والتطوير المستمر مع إذكاء روح المنافسة الشريفة بين المدارس للتصدي لتحديات العصر والتطورات المتلاحقة (مسلم، 2018، صفحة 12)

وعلى الرغم من كثرة تداول مصطلح "الجودة" فليس من السهل تعريفها في التربية، لذلك نجد أن هناك اختلافا في وجهات نظر الباحثين في وضع تعريف محدد ودقيق ومباشر، إلا أن هناك بعض المحاولات لتعريف الجودة في التربية يمكن تصنيفها في خمسة محاور رئيسية متداخلة ومترابطة تمثل في الوقت نفسه عوامل أو مؤثرات:

شكل2: يوضح مفهوم جودة التعليم (عوامل ومؤثرات). المصدر: (الطلاع، 2014، الصفحات 27-30)

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى أن أدبيات البحث في مجال الجودة ترى أن الجودة الشاملة في التعليم تتضمن المعاني التالية:

شكل1: يوضح معاني الجودة الشاملة في التعليم. المصدر: (عبدالرحيم، 2018، صفحة 71)

وعليه فان الجودة في المؤسسة التعليمية تشير إلى مجموعة من العمليات المستمرة والإجراءات المدروسة التي تهدف إلى التحسين والتطوير في العملية التعليمية بكافة عناصرها مع إشراك ومساهمة المجتمع الخارجي (أولياء الأمور والمجتمع..) للتجويد من مخرجات العملية التعليمية وتحقيق الأهداف التربوية المسطرة والمنشودة.

3. أهمية الإصلاح التربوي وخطواته:

من المهم تحديد أهمية الإصلاح التربوي ومدى استخدامه واحتمال نجاعته، وهناك عدة اعتبارات في هذا الصدد منها:

1-المنادي بالإصلاح: أي هل جاءت الدعوة إلى الإصلاح من جانب فرد أو مجموعة، أو منظمة؟ ذلك أن المنظمات أو المجموعات تختلف في مدى قوتها وتأثيرها، وهل هذه المنظمات قومية أو إقليمية أو محلية، وما مدى نفوذها؟ أما بالنسبة للمجموعات هل هي مجموعة مركزية أو هامشية بالنسبة للنظام التعليمي؟ أما بالنسبة للأفراد هل الداعي جزء من المنظمة أو من خارجها، وما مدى قوة دعوته له وتأييدها؟

2-مجال الإصلاح: ويقصد به المدى الذي يشمله الإصلاح، وعدد الأفراد الذين يتأثرون به.

3-التأييد المادي والمعنوي: وذلك بمعرفة مدى مساندة الإصلاح ليس عملية عرضيه، كما أن المسئولين عادة غير مستعدين لإنفاق الأموال، والوقت والجهد، دون أن يكون هناك احتمال كبير لنجاح الإصلاح، واستمرار هذا النجاح لفترة طويلة.

4-قرار الإصلاح التربوي: تختلف قرارات الإصلاح التربوي في درجاتها ومستوياتها، فهناك قرارات تتخذ على اعلي مستويات السياسة في الدولة، ويكون الإصلاح في هذه الحالة عاما شاملا ومؤثرا، وقد يقوم المعلم ببعض القرارات بغية تحسين أدائه العملي، أو تطبيق أسلوب جديد داخل الفصل مع تلامذته دون أي تغيير مطلوب في نظام الدراسة. أما عن خطوات الإصلاح التربوي فهناك خطوات رئيسية ينبغي إتباعها ومن أهمها:

أ-التحليل الأولي ويشمل: تشخيص نقاط الضعف وتحديد أولوياتها، تحديد العوامل المسؤولة عن الضعف أو تصحيحه، اختيار البديل الأفضل للتصحيح والاتفاق عليه.

ب-اختيار الإستراتيجية: ويتطلب الإجابة على الأسئلة التالية: أي أنواع الإصلاح سيتبع؟ من الذي سيقوم برسم خطة التنفيذ؟،-ما شروط التنفيذ وأوضاعه البيئية؟

ج-الإجراءات :وتشمل تحليل تنفيذ الإصلاح من تدريب المدرسين والعاملين وتوفير المواد التعليمية والمتطلبات المادية الأخرى، القيام بحملة تشجيعية للعاملين والقائمين بالإصلاح، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لهم، البدء بتجريب إستراتيجية للإصلاح المختارة على نطاق ضيق قبل

تعميمها، بدء الأنشطة التمهيدية المصاحبة والقيام بها، متابعة التجربة الاستطلاعية للإصلاح من خلال نظام التغذية المرتدة، إدخال التعديلات التي كشفت عنها متابعة الأنشطة للتجربة الاستطلاعية، تعميم الإصلاح في ضوء النتائج النهائية التي كشف عنها التطبيق الأولي، العمل على استمرار مساندة وتأييد التحول من النظام القديم إلى الإصلاح الجديد، متابعة التنفيذ من خلال جهاز خاص للمتابعة والتقويم، وإدخال التعديلات المطلوبة أثناء التطبيق حيث يعتبر التقويم جزء رئيسي من أي برنامج للإصلاح، ويجب أن يشترك في تقويم المعلمين و المسؤولين عن البرامج، إلى جانب المستشارين والخبراء والمهنيين .

قد يقوم المعلم بإجراء بعض البحوث على تلامذته لاختبار مدى فعالية الأساليب والمواد التعليمية، هذه الحالة يعتبر قرارا تربويا خالصا محدود النطاق، ويكون المعلم في هذه الحالة هو متخذ القرار، وهو القائم بالتطبيق وكل ما يتطلبه.

أما إذا كان الإصلاح على نطاق واسع يشمل النظام التعليمي بأكمله وتوجهاته الرئيسية في المجتمع، فان القرار في هذه الحالة ليس قرارا تربويا فقط، وإنما هو قرار سياسي وأيديولوجي، ويكون القرار في هذه الحالة شاملا للمستوى القومي، وبهذا تتنوع القرارات التربوية للقيام بالإصلاح التربوي، فبعضها يكون على مستوى المدرسة، وبعضها يكون على المستوى المحلي وأيا كان نوع القرار ومستواه ،فان اتخاذه يتطلب بعض الإجراءات كالتخطيط لدراسته، وجمع المعلومات المتصلة به من اجل القيام بالدراسات اللازمة له وفي النهاية اتخاذ القرار المناسب.
(مبروك، 2014، الصفحات 73-89)

4. معايير الجودة في التعليم:

يعمل النظام التعليمي كأي نظام إنتاج آخر وفق إستراتيجية معينة تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالنظام، والبناء الثقافي داخل النظام، والمناخ التنظيمي والتقدم التقني والمصادر المادية والبشرية التي يوفرها النظام، وحاجات ورغبات ممولي النظام، لذا فانه يهتم بان تكون مخرجاته متفقة والمواصفات العالمية لضبط جودة الإنتاج، من خلال السعي الدائم إلى استخدام معايير لقياس الجودة وضبطها،ومن بين معايير الجودة نذكر :

أولا-معايير كروزبي: حدد فليب كروزبي crozby أحد مستشاري الجودة على المستوى العالمي أربعة معايير لضمان الجودة الشاملة للتعليم تم تأسيسها وفقا لمبادئ الجودة الشاملة (T.Q.M) وهي:

- لتكيف مع متطلبات الجودة من خلال وضع تعريف محدد وواضح ومنسق للجودة.
- وصف نظام تحقيق الجودة على انه الوقاية من الأخطاء بمنع حدوثها من خلال وضع معايير للأداء الجيد.

- منع حدوث الأخطاء من خلال ضمان الأداء الصحيح من المرة الأولى.
- تقويم الجودة من خلال قياس دقيق بناء على المعايير الموضوعية والكمية والكيفية.

ثانيا–معايير بلدرج: طور مالكوم بلدرجM.Baldrige نظاما لضبط الجودة في التعليم، وتم إقراره كمعيار قوي معترف به لضبط الجودة والتميز في الأداء بالمؤسسات التعليمية بالتعليم العام، وذلك حتى تتمكن المدارس من مواجهة المنافسة في ضوء الموارد المحدودة للنظام التعليمي ومطالب المستفيدين منه.

ويعتمد نظام بلدرج لضبط جودة التعليم على (11) قيمة أساسية توفر إطارا متكاملا للتطوير التعليمي وتتضمن (28) معيارا ثانويا لجودة التعليم ... (عبدالرحيم، 2018، صفحة 71)

ثالثا: في دراسة لـ(أبو ملوح، 2006) عرض لبعض أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن اعتمادها في قياس مستوى جودة التعليم العام (الأساسي والثانوي...)

الشكل 3: معايير قياس مستوى جودة التعليم. **المصدر:** (الدريج، 2016)

وإضافة إلى تلك المؤشرات نجد نماذج من إجراءات وترتيبات لتشخيص بعض المعايير التي تبرز دور الإدارة التربوية في مساندة المدرسة والرفع من جودة أدائها، وذلك على النحو التالي:

تحديد رسالة المدرسة وربط فعالياتها بمتطلبات رؤية التعليم ورسالته، اعتبار المدرسة وحدة تنظيمية مستقلة تتبع الإدارة العليا من خلال خطوط إدارية عريضة، إتاحة قدر أكبر من اللامركزية والحرية للمدرسة لتحقيق التطوير والإبداع في جميع مجالات العمل المدرسي، تطوير التشريعات واللوائح التي تنظم العمل المدرسي والمتابعة الإشرافية المستمرة للمدارس، تدريب إدارات المدرسة على الأساليب الحديثة في التخطيط الاستراتيجي وتطبيقات ذلك في المجال المدرسي، تدريب الإدارات المدرسية على مهارات بناء العلاقات الاجتماعية سواء داخل المدرسة أو خارجها ،توظيف نظم المعلومات والتكنولوجيا في تطوير أداء الإدارة المدرسية، تفعيل روح الديمقراطية في المجتمع المدرسي من خلال المجالس المدرسية ومجالس الآباء، العمل على ربط عملية اتخاذ القرار باحتياجات التلاميذ والعاملين والمجتمع المدرسي، تعزيز العمل الجماعي في المدرسة و تشكيل فريق الجودة والذي يشمل فريق الأداء التعليمي، واعتبار كل فرد في المدرسة مسئولا عن الجودة وتحديد معايير الأداء المتميز لكل أعضائه، سهولة وفعالية الاتصال وتطبيق نظام الاقتراحات والشكاوى وتقبل النقد بكل شفافية وديمقراطية وتيسير التواصل الإيجابي مع المؤسسات التعليمية الأخرى وغير التعليمية (المجتمعية والأهلية.)، تدريب المعلمين باستمرار وتعريفهم على ثقافة الجودة، لرفع مستوى الأداء المهني، نشر روح الجدارة التعليمية (الثقة، الصدق، الأمانة، الاهتمام الخاص بالتلاميذ)، مساعدة المعلمين على اكتساب مهارات جديدة في إدارة المواقف الصفية والتركيز على الأسئلة التفكيرية، ممارسة التقويم الداخلي الذاتي على الأقل مرتين سنوياً والإعلان عن نتائجه.

هكذا تلعب المناهج دورا كبيرا في المنظومة التربوية التعليمية، فمن المهم إذن أن تكون في مستوى من الجودة والكفاءة والفعالية، لذا نجد المهتمين بموضوع ضمان الجودة قد وضعوا مجموعة من المعايير للمناهج الدراسية لكي تحقق الجودة المطلوبة ، وفيما يلي عرض لأهم تلك المعايير:

المعيار الأول : ينبغي أن يرسم كل منهاج في أهدافه ومحتوياته ، مجموعة من المواصفات تتمثل في مخرجات معرفية (كفايات الحفظ والفهم و الإبداع...) و مهارية (مهارات حسية حركية وأدائية و منهجية...) و قيم واتجاهات(اجتماعية، أخلاقية، دينية...) لذلك فإن الحكم على منهاج معين من حيث جودته، يجب أن يتحقق فيه هذا المعيار بحيث يشتمل على المعرفة والمهارات والقيم التي يحققها كمخرجات لدى التلاميذ.

المعيار الثاني :المنهاج في التعليم العام هو المنطلق الذي تتبني عليه مناهج التعليم العالي، كما أنه الأساس الذي يمكن أن نبدأ به عند تهيئ المتعلم للالتحاق بسوق العمل، لذا فمن معايير جودة المنهاج أن يكون قادرا على تكوين شخصية التلاميذ من جميع الجوانب وتزويدهم بالخبرات والمعارف والمهارات والاتجاهات التي تعينهم على إتمام دراستهم الجامعية أو الانخراط في سوق العمل.

المعيار الثالث : للحكم على جودة المناهج لابد من أن تكون محتوياتها مواكبة للتطورات والمستجدات العلمية والتكنولوجية، لأن التكنولوجيات تتطور والمعارف تتجدد من حيث المضامين و من حيث طرق وأساليب تقديم تلك المضامين وتدريسها للتلاميذ، فمن المهم إذن، أن يكون محتوى المنهاج المقدم مواكبا للتطورات العلمية، وضرورة ارتباط المناهج الدراسية بنتائج البحوث العلمية، لأن ذلك يجعل المتعلم وثيق الصلة بنتائج العلم، وإذا ما كان محتوى المنهاج يشتمل على مثل هذه النتائج فهذا دليل على جودته.
المعيار الرابع :تهدف التربية إلى إعداد الفرد ليكون مواطنا صالحا و لمواجهة التحديات ومعرفته بالقضايا العالمية أي يكتسب ما يعرف بالمواطنة العالمية، وبالتالي فمن معايير جودة المنهاج هو قدرته على إعداد هذا الفرد وفق هذا المعيار أي من خلال اشتماله على القضايا الوطنية والعالمية وربط المتعلم بها، هذا الارتباط يحقق الأهداف العامة الكبرى التي تمثل فلسفة المجتمع في التربية والتعليم.

المعيار الخامس: أثبتت العديد من الدراسات أهمية إعادة الاعتبار للتربية الأخلاقية وضرورة صياغة ثقافة مدرسية ترتكز أولوياتها على القيم الأخلاقية (مدرسة القيم) وليس فقط على المعارف والمهارات، مما أدى ببعض المشتغلين بنظريات المنهج إلى الحديث عن المنهج الأخلاقي وحددوا عددا من المؤشرات أهمها: الحرص على إكساب التلاميذ سمات وعادات شخصية مرغوب فيها مثل : الأمانة و التعاون و مساعدة الآخرين، الحرص على الارتباط بالقيم المتصلة بالمجتمع وبالوطن و تاريخه ومقدساته، مثل: الانتماء والالتزام و التضحية و تقدير العمل ومعرفة الخصائص المميزة لثقافة المجتمع وتراثه، ترسيخ القيم الكونية مثل: احترام حقوق الإنسان و رفض فكرة الاحتلال، التعاون، الحوار و التسامح..

المعيار السادس : لابد أن تستجيب المناهج الدراسية للتطورات العالمية وذلك من خلال مرونة المنهاج، أي أن يترك المشرع هامشا في المنهاج يستطيع من خلاله المعلم إدخال ما هو جديد ومتابعة التطورات العلمية وتوظيفها في المحتوى المقدم وكذلك أن نترك للمؤسسة حرية اقتراح مواضيع وقضايا ترتبط بخصوصيات البيئة المحلية واحتياجات المنطقة أي ما نطلق عليه بالمنهاج المندمج للمؤسسة .

المعيار السابع : من معايير ضمان الجودة في المناهج الدراسية خلوها من العيوب سواء أكانت عيوب من حيث المادة العلمية أو طريقة عرضها أو في الإخراج، فإذا ما وجدت هذه العيوب ستضعف من قدرة منهج ما في تحقيق أهدافه ،لذا على القائمين ببناء المناهج وتأليف الكتب المدرسية مراعاة هذا المعيار، حتى يضمنوا تحقق ما يرغبون تحقيقه.

المعيار الثامن : في ظل التوجهات الحديثة التي تنادي بضرورة إشراك المتعلم في عملية التعلم بشكل أكبر، فإن هذا المعيار يعد من المعايير التي يتم الحكم في ضوئها على جودة المنهاج الدراسي، فإذا استطاع القائمون على تصميم المنهاج بأن يجعلوه متمركزا على المتعلم من حيث إتاحته لأكبر قدر من المشاركة و من حيث احترام خصوصياته ومطالب النمو لديه، فإنهم بذلك يحققون منهاجا يتصف بالجودة، إن هذا التمركز حول المتعلم خاصة التعلم الذاتي، يعني أن التلميذ هو الذي يبني معلوماته ، وذلك لا يعني تهميش دور المدرس، بل بالعكس إن المدرس يعمل باستمرار على اكتشاف أخطاء التلاميذ في أسلوبهم في التفكير وفي أدائهم و إنتاجاتهم الشخصية... و بالتالي عن كيفية إصلاحها و تجاوزها، فالعناية بالفروق الفردية في القدرات و الذكاءات المتعددة وسمات الشخصية، تجنبنا تهميش أسلوب المتعلمين في التفكير و العمل وتجاهل منطقهم وذكائهم .

المعيار التاسع : لم تعد طرق التدريس التقليدية التي استخدمها المعلمون في الماضي مناسبة لعالمنا، إذ لابد من التحديث والتنويع فيها،وتوظيف تقنيات التعليم المتجددة، لذا وضع القائمون على ضمان الجودة في التعليم، معايير للحكم على المناهج من حيث جودتها، ترتبط بمدى تشجيعها للمعلم على تنويع طرقه وتوظيف تقنيات التعليم الحديثة ،وتطوير المناهج لتتناسب و خصائص المتعلم الذهنية و النفسية و مراحل تطوره العمري و احتياجاته، و تطوير استراتيجيات التعلم و التعليم بحيث ترتكز على التفكير المستقل و مهارات النقد الذاتي و حل المشكلات و البحث والابتكار و مهارات التفكير العليا، مع ربط ما يتعلمه الطالب بمشكلات و ظروف تطبيقية.

المعيار العاشر: من بين معايير الحكم على جودة المنهاج الدراسي، مدى اتصافه بالشمولية والتكامل، بحيث تبنى مقرراته بشكل مترابط، انطلاقا من كفايات أساسية و كفايات ممتدة تشكل محاور لتنظيم العملية التعليمية وإنجازها بما يخدم بناء شخصية متكاملة لدى المتعلم، فيتم النظر إذن إلى بعض المواد المتقاربة في المنهاج الواحد، كمجالات واسعة بحيث تصير الكفايات /المفاهيم هي العمود الفقري في تلك المواد، مما يؤكد أن التكامل بين المواد وفي المحتويات، ينبغي أن يتم أساسا و حسب هذا المنظور، بالربط بين المفاهيم في مادة دراسية معينة والمواد الدراسية الأخرى، مع مراعاة أن يخدم ذلك الترابط أهدافا مشتركة أي كفايات أساسية وممتدة.

المعيار الحادي عشر :إلى أي حد يسمح المنهاج الدراسي بتوظيف أساليب ملائمة وأدوات متطورة في القياس والتقويم التربوي ؟ القياس والتقويم مكونان أساسيان من مكونات المنهاج الدراسي والعملية التعليمية برمتها، و يحظيان باهتمام متزايد من الباحثين و الممارسين، باعتبارهما وسيلة فعالة لتوجيه المدرسين و التلاميذ نحو أنجع السبل التربوية و أقومها و توجيه المدرسة والنظام التربوي برمته، ليقوم بدوره ؛لذلك كان من الضروري التساؤل عن مدى توفرهما بالشكل المتطور، كمعيار على جودة المنهاج الدراسي ،خاصة أننا ما زلنا في مجال القياس والتقويم ، نلاحظ في العديد من الأنظمة التربوية، انتشار الكثير من الممارسات

الخاطئة والتي تطرح العديد من المشكلات، معيقة بذلك عمل المدرس و معرقلة التحصيل الجيد للتلاميذ، ولعل في مقدمتها:

-عدم صلاحية الكثير من الأساليب المعتمدة لحد الآن في القياس والتقويم و تدني مستواها من حيث الصدق و الثبات والموضوعية.

-عدم قدرتها على تغطية مختلف الجوانب المستهدفة من شخصية التلميذ ، فالامتحانات مثلا، ما زالت تركز على تقويم مدى حفظ المعلومات وذلك على حساب قياس مدى الكفاءة في الجوانب الأخرى من نشاط التلميذ العقلي وكذا على حساب قياس الجوانب المهارية و الوجدانية و الاجتماعية في شخصيته، النظر إلى الامتحان كغاية في حد ذاته وليس كوسيلة للكشف و التشخيص و التطوير، وما يترتب عن ذلك من ظواهر سلبية مثل الخوف من الامتحان و الغش ...وكذا ضعف أسلوب التنقيط ووضع الدرجات- و من أهم الأخطاء السائدة أيضا ، الاعتماد على مقارنة التلاميذ بزملائهم ، بدلا من مقارنتهم بما كانوا عليه وما أصبح بإمكانهم القيام به بعد التعليم . **(الدريج، 2016)**

وعليه ففي الوقت الحالي الذي كثر فيه الحديث حول الإصلاح التربوي و السياسات التربوية الأمثل، نجد أن نجاح أي نظام تعليمي يعتمد بدرجة كبيرة على التزامه بمعايير جودة متفق عليها عالميا مع تكييفه بطبيعة الحال مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل مجتمع، وتبني فلسفة حديثة في السياسة التعليمية تواكب العصر ومستجداته المعرفية والتكنولوجية،فتطبيق معايير الجودة في جميع المجالات أصبح مطلبا أساسيا في وقتنا الحالي خاصة مجال التربية والتعليم وهذا ما سنراه من خلال عرضنا لبعض النماذج عالمية في الإصلاح التربوي.

5 . بعض التجارب الدولية في الإصلاح التربوي وجودة التعليم:

هنالك عددا من الدول تعد من الأوائل عالميا في مجال التعليم ، وقد اعتمد تصنيف هذه الدول على تقرير مؤشر بيرسون للتعليم والمهارات المعرفية والتحصيل التعليمي العالمي، وهو الذي بدوره اعتمد تحديد أفضلية الدول بناء على عدة اختبارات دولية منها:

–اختبار مدى التقدم في القراءة والكتابة الدولي (بيرلز)، اختبار الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (تيمس)، اختبارات برنامج التقويم الدولي للطلبة (بيزا).

وقد جاء ترتيب الدول العشر الأوائل على النحو الأتي: كوريا الجنوبية أولا، اليابان في المركز الثاني، تلتها سنغافورة في المركز الثالث، وهونغ كونغ في المركز الرابع، أما فنلندا فقد تراجعت

إلى المركز الخامس بعد أن كانت متقدمة في الأعوام السابقة... ،وسنستعرض هنا أهم التجارب الدولية الناجحة في الإصلاح التربوي :

أ-كوريا الجنوبية:حينما بعد رحيل اليابان شرعت كوريا الجنوبية ببناء نظام تعليمي متطور وحديث على مدى عقود من الزمن ويوصف الآن بأنه الأقوى في العالم، ويمتاز النظام الكوري بالصرامة في التعليم، وإن مقدار ما يقضيه الطلبة الكوريون في المدارس نحو 1020 ساعة سنوياً بمعدل 14 ساعة باليوم لمدة خمسة أيام بالأسبوع، وهي أعلى نسبة في العالم، ويعمل النظام الكوري بمسار 3.3.6. وإن أكثر ما يركز عليه النظام الكوري هو: الرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية،وعلى الرغم من أن التعليم مجاني في كوريا إلا أن الآباء ينفقون ما نسبته 25% من إجمالي دخلهم على الدروس الخصوصية لأبنائهم، بالمقابل إن الطلبة الذين لا يحققون توقعات أباهم يعاقبون بشدة، وإن عدم حصول الطالب على مقعد جامعي يعد خيانة لعائلته، وبذلك استطاعت كوريا الجنوبية من خلال نظامها التعليمي أن تساهم في تحقيق تقدما اقتصاديا واجتماعيا وإحداث طفرة في التنمية الاقتصادية.

ب-اليابان: تم إنشاء نظام تعليم ياباني مبني على التوأمة بين أفكار عدة دول منها: بريطانيا، وألمانيا وفرنسا، وأمريكا؛ والثقافة اليابانية، وبدأت اليابان تجني ثمار هذا النظام حتى الحرب العالمية الثانية

وبعدها توجهت اليابان نحو عدة إصلاحات بالتعليم؛ مما عزز التطور الاقتصادي والتكنولوجي فيها، ويتبع نظامها التعليم مسار 3.3.6، و يركز على منهج التعلم الذي يعتمد على العمل الجماعي وحل المشكلات بدلا من التعليم المباشر، ويتعلم الطلبة مناهج دراسية تتعلق بالرياضيات، والعلوم، وعلم الأخلاق لدرجة توازي مناهج الأخلاق العلومَ الأكاديمية؛ مما انعكس إيجاباً على سلوكيات الأفراد في المجتمع، وتتوقف سمعة المدرسة على أدائها الأكاديمي والسلوكي (الجعفري، 2017)

فالإصلاحات التي حدثت في اليابان منذ خروجها من الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر استهدفت ربط التربية بالإنتاج والقيم اليابانية وتكريس مبادئ التميز والتفوق والحفاظ على الخصوصية اليابانية. (سليم، 2015)

وقد بدأت برنامج ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية المختلفة من خلال ميكانزمات ضمان الجودة الرسمية معتمدة في ذلك علي أنظمة عالية الجودة من التدريب بغرض تطوير وتنمية المهارات المختلفة للعاملين في مجال التعليم بداخل اليابان سعت إلي استخدام استراتيجيات متنوعة لتحسين الجودة ومنها المنافسة بين المتشاركين والمتدربين داخل المؤسسة التعليمية (صالح، 2018، الصفحات 554-582)

ج-ماليزيا:لماليزيا تاريخها الطويل في الإصلاح التربوي ،فقبل خطتها الإستراتيجية الأخيرة ، كانت هناك إصلاحات عديدة في سياستها التعليمية وتشريعاتها التربوية،ويعد الإصلاح التربوي الأخير في النظام التعليمي الماليزي الذي تضمنته خطتها الأخيرة (2020م)أهم الإصلاحات التربوية على الإطلاق في القرن العشرين والذي تطلع إلى تكوين نظام تعليمي على مستوى عالمي يفي بمتطلبات وتطلعات الشعب الماليزي،كما نصت أهداف سياسة التعليم على "توجيه التعليم الثانوي نحو الأهداف القومية، والعناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي ، والتوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد ،والربط بين التعليم وأنشطة البحوث للانفتاح على النظم التعليمية المتطورة"،وقد شملت الإصلاحات المجالات الرئيسية المتعلقة بالعملية التعليمية مثل:

إصلاحات التشريعات التربوية :من خلال زيادة قدرة المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة في المجالات التقنية والهندسية.

-إقامة مجتمع تكنولوجي :من خلال نشر الحاسب الآلي في جميع المستويات من أجل ترقية المدارس المهنية حتى تصبح تقنية .

-إثراء وتنويع المناهج التربوية:وذلك بإدخال منهج العلوم في المدارس الابتدائية ،التأكيد على تدريس القيم من خلال المناهج المختلفة.

-إصلاحات في التعليم العالي :من خلال إحداث الجودة في مناهج التدريس الجامعي

-إصلاحات أخرى في إعداد المعلمين،وعلى الرغم من تحقيق جودة التعليم في ماليزيا، والثقافات المتنوعة إلا أن مبادرات الحكومة الماليزية متواصلة من أجل تحسين نوعية التعليم في هذا البلد. (علي، 2017)

د-سنغافورة: بأقل من 50 عاماً تحولت سنغافورة من جزيرة فقيرة ومعدومة الموارد مع غالبية من الأمية، إلى دولة تضاهي الدول المتقدمة الأكثر تطوراً،وبعد الاستقلال عن ماليزيا عام 1965 أدرك رئيس الوزراء (لي كوان يو) أن التعليم هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يقضي على مشكلات المجتمع السنغافوري؛ وبالفعل شرع ببناء نظام تعليمي يتسم بالجدارة وقد شكل الأنموذج اللازم لتحقيق السياسة الاقتصادية التي وصلت عليها سنغافورة اليوم، ويمتاز النظام التعليمي السنغافوري بالمعلمين والمديرين ذوي الكفاءات العالية، والقادة الأقوياء الذين يتمتعون بالقدرة على صياغة رؤى بعيدة المدى،وتملك سنغافورة نظاماً يتبع مسار

2.2.6، ومناهج دراسية معدة بصورة جيدة وبمقاييس تتماشى مع أساليب التعليم الحديثة وطرق القياس والتقويم، وقد خضع النظام السنغافوري للعديد من حركات الإصلاح وكان أبرزها في عام 1997 حين أطلقت الحكومة حركة إصلاحية عرفت باسم (الأنموذج المركز على القدرة)؛ من أجل إنشاء مدارس جديدة عرفت بـ(مدارس التفكير) وركز هذا الأنموذج على أربعة محاور، هي: الاستناد إلى نوعية جيدة من المعلمين، واستقلال المدارس، وإلغاء نظام التفتيش، وتقسيم المدارس على أربع مجموعات، وفي عام 2006 طبقت سنغافورة الحركة الرابعة من الإصلاحات تحت نظام جديد عرف بـ (تعليم أقل، تعلم أكثر)؛ وبفضل هاذين النظامين حققت سنغافورة نجاحاً باهراً في الامتحانات الدولية واحتلت مراكز متقدمة بين الدول،فقد أدركت انه لن تتمكن من الحفاظ على تقدم البلاد وتطورها بدون إنشاء نظام تعليمي متكامل، من خلال تطوير إمكانيات كل طالب من الناحية الذهنية والأخلاقية والبدنية والتركيز على التحصيل النوعي في التعليم، ومن أجل الوصول إلى درجة الامتياز النوعي في التعليم تم التركيز على كفاءة المعلمين وجميع العاملين في قطاع التعليم، وأصبح ينظر إلى المعلم على أنه الركيزة الأولى والأساسية بين ركائز العملية التعليمية فتم الحرص على تنمية قدراته ومهاراته التعليمية والإدارية، وحرصت الحكومة على الارتقاء بمستوى كفاءة المعلم عن طريق برامج تطويرية وتدريبية مختلفة لدى أعرق مراكز التعليم في كل من أمريكا وبريطانيا،علاوة على التقييم السنوي المكافئات والعلاوات السخية جدا، وكذا الاهتمام بالتعليم الالكتروني وتوفير كافة المستلزمات لذلك وبهدف تعزيز الإبداع.

لقد أطلقت سنغافورة مبادرتين لتطوير التعليم : الأولى مبادرة (مدارس التفكير , تعلم الأمة) القائمة على مبادئ إعادة النظر بأجور المعلمين, وإعطاء قادة المدارس مزيداً من الاستقلالية وإلغاء التفتيش واستحداث التميز المدرسي وتقسيم المدارس لمجموعات يشرف عليها موجهون مختصون لغرض التطوير واستحداث برامج جديدة ،أما المبادرة الثانية فكانت مبادرة (تعليم أقل ،تعلم أكثر) التي ركزت على طرائق التدريس وتقليل حجم المحتوى لإفساح المجال للتفكير. (شبيب، 2020)

و-فنلندا: عانت فنلندا الكثير من الأزمات الاقتصادية عبر عقود من الزمن؛ بسبب محدودية الموارد، فعملت الحكومة الفنلندية على إصلاح الاقتصاد منذ سبعينيات القرن الماضي، لكن اشتدت الأزمات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وارتفعت معدلات البطالة إلى نسبة 20% وهي أعلى نسبة بطالة في البلاد، وأدركت الحكومة الفنلندية أن المحرك الأساس للنمو الاقتصادي هو التعليم؛ وعلى إثر ذلك قامت الحكومة بوضع استراتيجيات ساهمت كثيراً في تطور التعليم منذ 40 سنة، منها تدريب المعلمين في الجامعات الفنلندية وتأهيلهم، واشترطت حصول المعلمين على شهادة الماجستير، وإعطائهم الاستقلالية في العمل منها حق اختيار المنهج الدراسي بمشاركة الطلبة، ووضعت منهاجاً وطنياً شاملاً للإصلاح، واتخذت عدة إجراءات لهيكلة المدارس والتحول إلى مناهج تعليمية تحفز الطلبة نحو

استخدام مهارات التفكير، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، وبفضل التطور في التعليم تطور الاقتصاد كثيراً وأصبحت فنلندا دولة اقتصادية تنافسية عالمية. (مسلم، 2018، صفحة 12)

هذه أهم النماذج في الإصلاح التربوي في العالم والتي اعتمدت على معايير الجودة العالمية في أنظمتها التربوية، فعملية إصلاح النظام التربوي هي ضرورة ملحة لمواجهة تحديات العصر وتطوراته،واعتماد معايير الجودة في النظام التربوي لبلداننا المتخلفة و تبني معايير و أساليب التسيير الحديثة والعالمية ضرورة للالتحاق بركب التطورات المعرفية والتكنولوجية الحاصلة في العالم .

.خاتمة:

في الأخير يمكن القول بان استعراضنا للأنظمة التربوية لبعض الدول ذات جودة تعليم عالية، يبين لنا بان تلك الدول قد استعانت من اجل تقدمها ونهضتها وبناء مجتمعاتها ببناء أنظمة تعليمية جيدة كأساس لتلك النهضة والتنمية، فبناء إنسان واع ومتعلم وفقا لأنظمة تربوية متطورة تراعي شروط جودة التعليم هو أساس بناء مجتمع متقدم ومزدهر، يسعى لإحداث التغيير الايجابي في النظام التعليمي، وليس الإصلاح الشكلي فقط.

إن مسألة الإصلاح التربوي والسياسة التربوية الناجحة وتجويد التعليم ومخرجاته والرفع من مستوى جودته لن تكون إلا باستغلال كل الإمكانات المادية والبشرية المتاحة التي تتماشى وحاجات المجتمع وفلسفته وهويته وقيمه وليست منسلخة عن السياق الثقافي له، وبناء مناهج وانتقاء مضامين وفق مستجدات العصر وثورة المعلومات، لذا وجب علينا رفع التحدي لتحقيق جودة التعليم ومخرجاته لان الاستثمار في قطاع التعليم هو أنجع استثمار.

كما يمكن القول بان إصلاح التعليم وجودته لا تتم من خلال تقييم مخرجات التعليم فقط بل من خلال المراقبة المستمرة والتحسين المتواصل للعملية التعليمية لكل عناصرها وتدعيم جوانب الضعف وعلاجها من اجل الرفع من كفاءة وفعالية جودة أداء مؤسساتنا التربوية ومخرجاتها لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع .

. قائمة المراجع

1. أحمد الجعفري. (08 10, 2017). *نظرة إلى أفضل خمسة انظمة تعليم في العالم.* تاريخ الاسترداد 25, 11, 2022، من https://www.bayancenter.org/2017/10/3729/.

2. حفصة جرادي ،قسمية مبروك. (01, 07, 2014). الإصلاح التربوي في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية ، 8 (2)، الصفحات 73-89.
3. رأفت عبدالعزيز البوهي ،ابراهيم جابر المصري،احمد محمد ماجد ، منى احمد عبدالرحيم. (2018). الجودة الشاملة فى التعليم (الإصدار 1). مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع،دار الجديد للنشر والتوزيع.
4. رامي محمد خليل مسلم. (2018). درجة تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في المدارس الاساسية الحكومية في مدينة العقبة ف الأردن من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة في الادارة والقيادة التربوية ، 12. عمان، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.
5. روان سعد عاتق الحربي. (26 ,04, 2020). نماذج دولية في الإصلاح التربوي. تاريخ الاسترداد 5 ,11, 2022، من https://www.new-educ.com/author/rawanatig.
6. صلاح السيد عبده،هالة محمد السيد صالح. (2018). النماذج العالمية في مجال إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الاستفادة منها للمؤسسة التعليمية. مجلة كلية التربية بنها، 6 (116)، الصفحات 554-582.
7. عادل عبد الزهرة شبيب. (13, 04, 2020). كيف يمكن الاستفادة من تجربة سنغافورة التعليمية في النهوض باقتصادنا الوطني. تاريخ الاسترداد 11 04, 2023، من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=673001.
8. قندوز علي. (25, 10, 2017). التجربة الماليزية كأحد التجارب الرائدة في مجال الإصلاح التربوي، وأفاق الاستفادة منها في الجزائر. مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ، 10 (2).
9. محمد الدريج. (12, 2016). المعايير في التعليم: نماذج وتجارب لضمان جودة التعليم . تاريخ الاسترداد 25 ,11, 2022، من http://dalilalostad.blogspot.com/2016/12/derrij-criteres-education.html.
10. محمود سالم الطلاع. (2014). العوامل المؤثرة في جودة التعليم الأساسي بمدارس محافظة القنيطرة في ضوء معايير الجودة الشاملة. أطروحة دكتوراه في التربية . دمشق، كلية التربية قسم المناهج وأصول التدريس، سوريا.
11. نجيب سليم. (03 09, 2015). الجودة في التعليم ، مفهومها ، معاييرها ، و آلياتها. تاريخ الاسترداد 25 11, 2022، من https://www.new-educ.com/%D8